الدين بين التبرير السياسي والرباط الاجتماعي (حالة الجزائر)

أ. بومحرات بلخير

جامعة عبد الحميد بن باديس. مستغانم

مقدمة

يعتبر الدين من المواضيع الأساسية التي شغلت الإنسان والعلوم الإنسانية بصفة خاصة، لأنه دائما يسعي إلي تقديم الأجوبة التي تأرق الإنسان سواء تعلق الأمر بالماضي أو الحاضر أو المستقبل "إن حاجتنا إلي الدين والتسامي صادرة عن خوفنا من الموت كما أنها صادرة من حيرتنا الفكرية أمام كون وأسرار خلقه، التي لم تتوصل إليها اكتناهها واختراقها النظريات الأكثر علمية والأشد تبحرا في العلم"(1).

يستعمل الدين دائما الطرق الحضارية والإنسانية في إرساء معالم الخير، والتعاون والتكافل بين الجماعة فهو من خلال هذا، يسعي إلي مخاطبة البعد الوجداني والهوياتي للإنسان والجماعة والمجتمع بصفة عامة. فبواسطته نستطيع تبني المشاريع الحياتية ونداف عنها من أجل إنجاحها وما يزيد من أهمية هذا الموضوع مجددا في العالم العربي، والجزائر على وجه الخصوص، حيث حملت الأحداث الأخيرة هيمنة الظاهرة الدينية (الإسلامية) في الفضاء الاجتماعي. وشغلت حيزا يستدعي النباهة واليقظة العلمية، للتحكم وفهم هذه الظاهرة، ولعله من المفيد عند التعاطي مع هذا الموضوع أن نتفحص التحولات التي يعيشها العالم المعاصر، والتي أفرزت العديد من الشعارات التي تعبر عن القيم الإنسانية في ضل العولمة والعصا الأمريكية المفرودة على العالم العربي والإسلامي على وجه التحديد.

وهنا ينبغي علينا أن نشير من خلال هذا التحول، بأن الدين لايزال الموجه الفكري لسلوك الإنسان الشرقي، وهو ذو تأثير عميق في عقائده وتفكيره. وينظرمن زاوية معاكسة إلي القيم الغربية بنظرة الشك والريبة لأنه يري فيها أنها تمس بعده الهوياتي، المتمثل في الدين كوازع اجتماعي، وشوكة يقاوم بها مايفرضه عليه الغرب من منظومات فكرية واجتماعي. ويري فيه رسالة ربانية ينبغي أن يتمسك بها ويدافع عليها إلي أخر رمق. فمن خلال هذه الرفعة التي يمتاز بها الدين في المجتمع، سننوه

بأهمية الدين داخل الحقل الاجتماعي والسياسي والقانوني، ثم بعد ذلك نستنطق الواقع الاجتماعي الجزائري الذي يمثل موضوع البحث.

1-الدين والرابطة الاجتماعية :

يثار اليوم نقاش حاد حول مسألة الدين ومكانته في المجتمع، حيث اختلفت الآراء حول طبيعة العلاقة الموجودة بين الدين والمجتمع. فقضية البحث في موضوع العلاقة بين ما هوديني وما هو اجتماعي، تعد مسألة في غاية الأهمية ولا يمكن بأي حال تجاهلها أو تقزيمها، لأن هذه العلاقة قائمة بين ممارسةإجتماعية هادفة وفاعلة في تحقيق التضامن والتآلف بين الأطياف الاجتماعية، ووعي ديني حامل لرأسمال، من الروحانيات والرموز والعقائديات والطقوس، التي تساهم في شد الرباط الاجتماعي. فهذا الأخير يتخذ من الدين عمقا ذاتيا وسندا روحيا وأخلاقيا لتشجيع التجانس والتعاون الاجتماعي، أي خفت الصراع الاجتماعي. والدين يتخذ من الاجتماعي منبرا لنشر كلمته وارفاع سلطانه وهكذا يكون الدين روح لهذه الممارسة الاجتماعية .

فقد شغل الدين الإسلامي مكانة هامة في المشروع الحضاري، وفي بلورة عناصره ومقوماته وتكمن أهميته في ما يمارسه من تأثير في المرحلة الراهنة. فيلعب الدين دورا أساسيا في بلورة وتشكيل الهويات التي تحدد طبيعة الوجود الإنساني والاختلافات، التي تربطه مع الهويات المغايرة " لأن تمأسس مثال أعلي، كما هو الحال بالنسبة للدين، ناجم عن منظومة تفسيرية للعالم "(2).

فيحمل الدين في طياته ثلاث عناصر أساسية، سوف نتعرض لها بشرح مقتضب حتى نبين درجة الرمزية. فيحتوي الدين على المعتقد الذي يعتبر المنهاج الذي نتعبد به، والذي بواسطته نتقرب إلي هذه الآلهة زلفا. كما أن هذا المعتقد يخلق صفة التمايز والأفضلية عن باقي المعتقدات الأخرى. أما الأسطورة فتكمن في تاريخ الأقوام الغابرة، ووصف الحياة الأزلية التي تشكل خيبة أمل بالنسبة للإنسان، لأنه يجهل مصيره بعد الموت فالأسطورة هي الجواب الكافي لهذا اللاجواب"لدينا إذا المثال لظهور صريح جدا للأسطورة في صميم إيديولوجيا تخال نفسها مزيلة للأوهام"(3).أما الطقوس فهي الأداة الرابطة والجامعة بين الإنسان والقوة الغيبية.فأمام هذه الثلاثية نلاحظ أن هناك نوع من الجانب الروحاني، الذي يغلب على هذه العملية التي تتجاوز القدرات العقلية في إدراكها.

وبغض النظر عن التنوع والاختلاف حول مدي صحة أو وهم الدين، يبقي هذا الأخير مجالا واسعا للعالم الروحاني والرمزي، الذي يؤسطر الوجود الاجتماعي ويمكنه من تقديم الإجابات عن الحيرات التي تنتاب الإنسان حول علاقته مع الطبيعة، وعلاقته أيضا مع الإنسان. كما انه يحمل في طياته مشاريع ورؤى مستقبلية تدخل على الإنسان السعادة، وتضفي عليه نوع من الديناميكية والحيوية في ذاته. فهو محرك فاعل وأساسي في تأسيس المشاريع والضامن لها في شد رباطها وشد لحمتها أمام النعرات والتقلبات .

فيحتوي الدين على جملة من الوظائف الاجتماعية داخل المجتمع ومن جملة هذه الوظائف التضامن الاجتماعي. فإذا عرجنا على الجانب التديني للمجتمع العربي، فهناك رابطة نفسية واجتماعية قوية تشد جميع الشرائح الاجتماعية، بغض النظر عن طبقتها الاجتماعية وولائتها السياسية وبنياتها الإثنية. ويتمثل هذا في الجانب العباداتي من صوم وصلاة وحج وزكاة ...الخ . فهومن خلال هذه العملية يعد مكون أساسي لتنشئة اجتماعية ملتزمة. ويعمل على مسالة الضبط الاجتماعي الذي بها يراقب المجتمع. كما أن له العديد من الطقوس والمناسبات والأعياد، الذي يخلق بها هذا التكافل والتعاون، إضافة إلي الدور الذي يلعبه الدين في إرساء القيم الاجتماعية والإنسانية، فهو يلعب أيضا دورا مميزا وخاصا في تدعيم التجانس الاجتماعي، من خلال آليات التسويغ وتفسير المقدس على أساس أننا امة واحدة و اعتبار الظواهر كلها تحكمها الإرادة الربانية. إن تحليل العلاقة بين تأويل الديني والنظام الاجتماعي، يحتل مكانه هامة في بلورة أية مشروع حضاري. ويتمظهر هذا من خلال الترابط بين البنيات الاجتماعية والأهداف، التي تجد صداها في البعد الوجداني الروحي.

ـ مكانة الدين من خلال الرمزية الاجتماعية :

تعتبر هذه الدراسة محاولة لعرض أهم *التيارات الفكرية والسياسية، التي* استخدمت الدين في الجزائر. وسنقتصر في هذا العمل على توضيح البعد الأداتي والتوظيف السياسي لدين، بغية إضفاء الشرعية على النظام، والحفاظ على الوضع الراهن، والعمل على تحقيق التباث الاجتماعي (استاتيكا الاجتماعية) في المجتمع. أو توظيف هذا الدين في الاتجاه المعاكس وذلك بتغيير الوضع القائم باستخدام الدين كعامل قوة، لتحريك المجتمع إلي التغيير (الديناميكا الاجتماعية). ومن هذا يتبين لنا الدور المزدوج للدين من حيث التوظيف والاستخدام، فقد يكون وسيلة للحفاظ على النظام الاجتماعي

وبغض النظر عن التنوع والاختلاف حول مدي صحة أو وهم الدين، يبقي هذا الأخير مجالا واسعا للعالم الروحاني والرمزي، الذي يؤسطر الوجود الاجتماعي ويمكنه من تقديم الإجابات عن الحيرات التي تنتاب الإنسان حول علاقته مع الطبيعة، وعلاقته أيضا مع الإنسان. كما انه يحمل في طياته مشاريع ورؤى مستقبلية تدخل على الإنسان السعادة، وتضفي عليه نوع من الديناميكية والحيوية في ذاته. فهو محرك فاعل وأساسي في تأسيس المشاريع والضامن لها في شد رباطها وشد لحمتها أمام النعرات والتقلبات .

فيحتوي الدين على جملة من الوظائف الاجتماعية داخل المجتمع ومن جملة هذه الوظائف التضامن الاجتماعي. فإذا عرجنا على الجانب التديني للمجتمع العربي، فهناك رابطة نفسية واجتماعية قوية تشد جميع الشرائح الاجتماعية، بغض النظر عن طبقتها الاجتماعية وولائتها السياسية وبنياتها الإثنية. ويتمثل هذا في الجانب العباداتي من صوم وصلاة وحج وزكاة ...الخ . فهومن خلال هذه العملية يعد مكون أساسي لتنشئة اجتماعية ملتزمة. ويعمل على مسالة الضبط الاجتماعي الذي بها يراقب المجتمع. كما أن له العديد من الطقوس والمناسبات والأعياد، الذي يخلق بها هذا التكافل والتعاون، إضافة إلي الدور الذي يلعبه الدين في إرساء القيم الاجتماعية والإنسانية، فهو يلعب أيضا دورا مميزا وخاصا في تدعيم التجانس الاجتماعي، من خلال آليات التسويغ وتفسير المقدس على أساس أننا امة واحدة و اعتبار الظواهر كلها تحكمها الإرادة الربانية. إن تحليل العلاقة بين تأويل الديني والنظام الاجتماعي، يحتل مكانه هامة في بلورة أية مشروع حضاري. ويتمظهر هذا من خلال الترابط بين البنيات الاجتماعية والأهداف، التي تجد صداها في البعد الوجداني الروحي.

ـ مكانة الدين من خلال الرمزية الاجتماعية :

تعتبر هذه الدراسة محاولة لعرض أهم *التيارات الفكرية والسياسية، التي* استخدمت الدين في الجزائر. وسنقتصر في هذا العمل على توضيح البعد الأداتي والتوظيف السياسي لدين، بغية إضفاء الشرعية على النظام، والحفاظ على الوضع الراهن، والعمل على تحقيق التباث الاجتماعي (استاتيكا الاجتماعية) في المجتمع. أو توظيف هذا الدين في الاتجاه المعاكس وذلك بتغيير الوضع القائم باستخدام الدين كعامل قوة، لتحريك المجتمع إلي التغيير (الديناميكا الاجتماعية). ومن هذا يتبين لنا الدور المزدوج للدين من حيث التوظيف والاستخدام، فقد يكون وسيلة للحفاظ على النظام الاجتماعي

وقد يكون أداة فعالة في قلب النظام والضبط الاجتماعي، وبذلك يكون مسوغ التعبير والإرهاب، التي لا تحمل أي دلالة وعلاقة مع تعاليم وجوهر الدين.

فسنحاول في ثنايا هذا البحث، أن نبين مكانة ودور الدين في الحياة السياسية والاجتماعية في الجزائر" إن الدين فيما وراء ما يقدمه لهذا الفريق أو ذاك من غطاء الشرعية لخوض المعركة السياسية وقيادة الصراع اليومي على السلطة دورا أساسيا في الأساسيات العميقة للاجتماع المدني الذي يجعل السياسة ممكنة والصراع على السلطة جائزا"(4). وسنسعى في هذا البحث إلي توسيع وتعميق مسألة الفهم، في التعاطي مع موضوع الدين في تجلياته، من حيث الوجود والوظيفة في الدستور وانعكاساته على مستوى القيم الاجتماعية.

فقد حظي الدين الإسلامي باهتمام بالغ وخاص ضمن القواعد السياسية والإيديولوجية للنظام، حيث يعتبر من أهم الخصائص المكونة للهوية الوطنية الجزائرية، فعلى هذا النحو كل السلطات التي قادت البلاد والعباد صرحوا بأن الإسلام هو دين الدولة.

ويمكن لنا استنطاق بعض الرموز الاجتماعية "في سنة 1962 كان عدد المسلمين في الجزائر من9 5, إلي 10مليون مسلم وسنة 1980كان هناك حوالي5, 18مليون مسلم بينما سنة 2000بدون شك هناك مايقارب 30مليون مسلم(5) "فمن خلال هذه الأرقام يتبين لنا أن المجتمع الجزائري مجتمع مسلم وهذا لا جدال فيه .أما إذا تكلمنا عن الرمزية الإسلامية في الحقل السياسي، وتأملنا فيها فنجد أن الدولة الجزائرية تتمظهر بجملة من الإسلاميات يمكن حصرها على النحو الأتي "رئيس الجمهورية يجب أن يكون مسلما (6)"وعند تأدية اليمين الدستوري فمن عهدة الرئيس أحمد بن بلة إلي غاية عهدة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة "على الرئيس الجمهورية أن يحترم الدين الإسلامي ويبجله"(7).

أما إذا حاولنا دراسة العلم الجزائري بصفته رمز من رموز الدولة الجزائرية فمن ناحية ألوانه وأشكاله فإنها مستوحاة من التقاليد الإسلامية. حيث نجد النجمة الخماسية، التي ترمز إلي بعد الهوية الإسلامية على عكس النجمة السداسية التي ترمز إلي الهوية اليهودية. إضافة إلي الهلال الذي يرمز إلي البعد الديني وإلي الأشهر القمرية، عكس الصليب الذي يرمز إلي الهوية المسيحية. كل هذا يبين لنا الرمزية الإسلامية في المجتمع السياسي.

أما إذا تكلمنا عن الرمزية الإسلامية في المجتمع الجزائري فتكمن في جملة من الخصائص نذكر منها على سبيل التشبيه لا الحصر، أن التاريخ الهجري يكون هو الأول مرفوقا بتاريخ الميلاد. تخصيص يوم الجمعة كيوم عطلة، على أساس أنها عيد المسلم يؤدي فيها صلاة الجمعة. الاحتفال بالعيد الأضحى، والمولد النبوي وذلك بإعطاء عطلة مدفوعة الأجر. كما تخصص أوقات مناسبة للعمل بحلول شهر رمضان. إضافة إلي أن الدولة تسهر على عملية زيارة الحجاج إلي بيت الله الحرام، وتشيد المساجد لعبادة الله، وأداء الطقوس الدينية وذلك عن طريق إحداث وزارة الشؤون الدينية، كما تمنع تربية الخنازير. كل هذه الرمزيات توحي وتبين لنا أن المجتمع الجزائري ونخبته السياسية، تحمل في كينونتها البعد الديني الإسلامي.

كما وظفت الدولة الإيديولوجية الثقافية باستخدامها عامل الدين، حين اعتبرت اللغة العربية هي اللغة الوطنية الرسمية، وهذا الحكم أكيد أنه يحمل في طياته أبعاد ثقافية وهوياتية، من أجل رسم معالم عقائدية وثقافية للمجتمع الجزائري، وذلك من أجل وضع حد للصراعات الطائفية واللغوية التي ظهرت على السطح بعد الاستقلال. ونخص بالذكر الأزمة القبائلية. فاستطاعت الدولة من خلال اللغة العربية، أن تستقطب جميع الشرائح الاجتماعية حولها. وإضفاء الشرعية على نظمها السياسية، على أنها تجسد لغة القرآن في إدارتها. حيث صدر مرسوم سنة 1976 يقضي ضرورة تعميم استعمال اللغة الوطنية، في أعلى المستويات الرسمية. ومن هنا نري أن الدين هيمن على كافة الأصعدة سواء السياسية اوالإقتصادية أو الثقافية "فلا يعبر هذا الوقف عن اهتمام الإسلاميين ولا العلمانيين بمصير الإسلام أو إصلاحه وتجديد تعاليمه وعقائده بقدر مايعكس مطلبهم المتناقض في تحويله إلي وسيلة لتأكيد شرعيات سياسية "(8)، وهذا راجع إلي أهمية ودور الدين في إحداث الرباط الاجتماعي بين الأطياف الاجتماعية، والمساهمة في الحفاظ على النظام على أساس أن الدين هو المحدد الذي يشد البناء الاجتماعي.

الدين والتوظيف الإيديولوجي:

حصل في الجزائر جدال فكري حاد حول أسس قيام الدولة بالإضافة، إلى طبيعة العقد السياسي، الذي يحكم أمور المجتمع، في هذا المجال حصل تعارك بين المفكرين.

وجهه الحقيقي للتطور والرقي والتقدم، حيث لا يوجد نص قانوني يوضح طبيعة المشاريع التنموية، ذات الطابع الإسلامي. ومن هنا نستنتج أن السلطة الحاكمة المعروفة بتوجهها العقلاني، في تسيير أمور الاقتصاد والسياسة، قد فصلت في مسألة الدين باعتباره، هو المهيمن في النصوص لكن في واقع الأمر، السلطة هي التي تحكم وهذا ما سماه هنري سان سون بالعلمانية الإسلامية .

3- 3 **مرحلة الوئام والمصالحة الوطنية:**

نشأ الصراع الحقيقي الذي مهد لإسقاط الجبهة الإسلامية للإنقاذ المنحلة. فحاولت الدولة بعد توقيف المسار الانتخابي، توظيف الدين للحفاظ على التضامن الآلي للمجتمع. فوظفت جميع مؤسساتها من أجهزة قمعية، وأجهزة إقناعية لضحد أفكار التطرف، التي تسعي إلي تطبيق الدولة الإسلامية المزعومة.

فقد تبنت الدولة **مشروع التوبة**، كبرنامج عملي يسمح للشباب الذي ضلت به السبل أن يعود إلي رشده ويتخلي على الأعمال الإجرامية، لأنها تضر أكثر مما تنفع . وقد استخدم المعجم الديني وعلماء الدين لتبرير هذا النحو، على أساس تحريم قتل النفس"إنما المؤمنون إخوة فأصلحوا بين أخويكم"(11) ."واعتصموا ا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا واذكروا إذ كنتم أعداء فألف بين قلوبكم فأصبحتم بنعمته إخوانا"(12). "يا أيها الذين آمنوا أدخلوا في السلم كافة"(13) . كل هذه المسوغات الدينية المقدسة ساهمت في الحفاظ على الوضع. ووضع حد لحالة الإقتحان التي عاشها المجتمع الجزائري .

نستنتج أن الدولة وظفت، وراهنت على الدين لإخماد نار الفتنة. وذلك بضحد الأفكار التطرف التي توسع من شقة الهوة ،وتشجع على العمل الإجرامي .حيث يقول الرئيس اليامين زروال في خطاب له نشر في جريدة الخبر "لا يمكن لأي سبب كان دينيا وثقافيا تفسير وتبرير الجرائم المرتكبة ضد الأشخاص و الممتلكات "(14) وبهذا يرفض أي تبرير للإرهاب والأعمال الإجرامية ،مهما كان السبب ،حتى ولو كان الداعي إلي ذلك دينيا .لأن الإسلام ليس حكرا على جماعة معينة

حاولت السلطة مجددا توظيف الدين بعد فشل مشروع التوبة في تحقيق تهدئة الأوضاع. وذلك بالمراهنة على مشروع الوئام المدني اعتمادا على معطي ديني ونتيجة

مرونة الخطاب الديني. فالإسلام واحد والخطابات متعددة بين الأطراف ومتباينة حسب الإطار الرماني والاستراتجي بين الأطراف المتصارعة. وما يمكن استنتاجه تعتر الخطاب الإجرامي، وعدم قدرته على ترويض الواقع الاجتماعي والسياسي مما ما أدي إلي افتقاده للشرعية الدينية التي راهن عليها. الشيء الذي دفع العديد من الأشخاص لتخلي على الأعمال الإرهابية والإجرامية وفشل المشروع في تحقيق مآربه.

جاء مشروع **المصالحة الوطنية** الذي يحمل نفس الشعارات الإسلامية من أجل لم شمل الأمة وكفي المؤمنين شر القتال. فقد صوت المجتمع الجزائري بنسبة مرتفعة لحقن الدماء الجزائريين المسلمين ولم شملهم وتوحيد قوتهم أمام المؤامرات والإملاءات الأجنبية. وتعتبر هذه المرحلة أرقي المراحل من حيث الأمن والاستقرار. وهو تغير تدريجي وجدري بعدم المس بالثوابت الوطنية، ومن جملتها الدين الإسلامي. وهذا بالنظر إلي الرؤية النقدية والتجربة المعاشة، عندما وظف الدين كسلاح إيديولوجي للإستحواذ على السلطة"في الميدان الديني تميزت بالعلمانية بالفصل بين السياسة والدين وجعل هذا الأخير منحصرا في الميدان الفردي"(15). وبالتالي يصبح الدين في حد ذاته غاية وهدف لا وسيلة لضبط المسائل الاجتماعية والسياسية والهوياتية .

كل هذه المحطات تمثل لنا مجالا خصبا، لفهم دور الدين في المجتمع وما ينجم عن هذا التوظيف من رهانات تساعدنا على فهم تداعيات الصراع، ومن يقفون وراءه وكيف وظف الدين في إحداث الرباط الاجتماعي بالنسبة لأطراف الصراع. كما أن هذه المحطات تمثل لنا مادة خامة تشتغل عليها مختلف الاختصاصات العلمية، بتنوع علومها وتنوع مضامينها الفكرية وتعدد مقاربتها التنظيرية في إعطائنا تصور عام ومفيد حول الظاهرة الدينية ومكانتها في المجتمع.

فعندما نتحدث عن الحدث الجزائري، ومشروع بناء الدولة ومكانة الدين فيها فقد نجم عن هذا انقسام حاد بين الاتجاه الوطني والإسلامي،اللذان تفككا إلي فروع متعددة ومتنوعة ومتشعبة لا أستطيع دراستها بالدقة الكافية والمطلوبة، لذا سأتوقف عند الاتجاه الوطني المتمثل في حزب جبهة التحرير الوطني، نظرا لتاريخيته إبان الثورة وفضله في قيادة البلاد والعباد. أما الاتجاه الإسلامي فسنحصره في حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ المنحلة. وقبل أن أغوص في أهم الركائز الشرعية التي يستند عليها الجانبين، سوف أنبه منذ البداية إلا أن الخط الفاصل والحاسم بين الاتجاهين يكمن في

كيفية التعامل مع الدين الإسلامي، بالرغم من اختلاف وتنوع نزعاتهم الإيديولوجية والعقائدية. إذن من خلال هذا يعتبر استخدام الدين في مسألة إقرار الرابطة الاجتماعية، والتلفيق السياسي ظاهرة معقدة وصعبة، تستحق منا معالجتها بتأني وعمق.

4-الإتجاه الوطني وتسييس الدين:

لقد كان لهذا التيار الفضل في إخراج الاستعمار، وإيجاد ميلاد الدولة الجزائرية. فقد مرت تجربته السياسية بجملة من الإيجابيات والسلبيات. وحرصا منا على ربط هذا الموضوع بإشكالية الموضوع المطروح. فإننا سنحاول عرض أهم المحطات التي أستخدم فيها هذا التيار الدين الإسلامي، لإحداث الضبط الاجتماعي، وتحقيق مسالة الرباط الاجتماعي."فالوطنية هنا لاتعني بناء المواطنة بالمعني الحديث وأساس الكلمة، ولكن إلحاق المجتمع الذي وجدته الدولة تحت سيطرتها منذ ولادتها نهائيا"(16) فإذا أمعنا النضر في هذه التجربة يمكن استخلاص بعض التحديات، التي واجهت هذا التيار وكيف وظف الدين لإحداث الضبط الاجتماعي وتحقيق الوحدة والتجانس، والدفع بعجلة التنمية إلي الأمام.

التحدي الأول:

يكمن في انعدام الوسائل الإيديولوجية، لنقل ثقافة الحداثة التي كان يتطلع إليها أصحاب الاتجاه الوطني، حيث"أن المجتمع الجزائري كان يغلب عليه طابع البداوة وهو متكون من مجموعات عرقية (بربرعرب)وطوائف دينية (سنة إباضية)...إلخ"(17)

التحدي الثاني:

يكمن في بروز التيار الإسلامي بقيادة الشيخ الإبراهيمي، الذي وقف في المعارضة حتجاجا على شكل الدولة والخيارات الكبرى التي تبنتها النخبة الحاكمة، على الرغم من أن هذا التيار لم يتجرأ على نقد الدولة الاستعمارية. حيث شملت مطالبه تحسين الوضع الاجتماعي، وإقرار نموذج تربوي يعد به الأجيال للحفاظ على الهوية العربية الإسلامية . فهنا تبرز المفارقة والحيرة السوسيولوجية لهذا التيار، الذي لم ينقد الدولة الاستعمارية ، وسجل نقده للدولة الفتية بعد الاستقلال باسم الدين.

فالنسبة لتحدي الأول فنلاحظ أن الاتجاه الوطني حمل شعار التحديث [illegible] الشعار لا أقصده كمفهوم اقتصادي، بل كمفهوم سوسيولوجي يسعي

إلي مخاطبة المدركات المخيالية للفرد والمجتمع، ومحاولة على تحقيق التجانس والتوافق الاجتماعي. فهم يقصدون بالتحديث ليس فصل الدين عن الدولة (...) الدستور الجزائري يقر بأن "الإسلام دين الدولة "بل ينصب جهدهم في عدم (...) الفرصة للمعارضة التكلم باسم الدين. كما ينصب جهدهم أيضا على عدم (...) في كل شاردة وواردة كي لا يفقد هذا الدين تنزيله المتعالي وقداسته، هذا من (...) التبريرية القولية. أما من الناحية العملية، فنلاحظ أن الدولة لاتتردد في (...) الدين، لتبرير برامجها السياسية والاقتصادية والاجتماعية وهذا من أجل الحفاظ (...) تماسك المجتمع.

أما بالنسبة لتحدي الثاني، فيكمن في إرث جمعية العلماء المسلمين. فنلاحظ كيف استخدمت الدولة هذا الإرث من أجل مواجهة خصومها ومعارضيها، وحتى نفسها الوريثة الحقة، التي يحق لها التكلم باسم الدين. فانقسم أنصار جمعية المسلمين إلي اتجاهين، بين مؤيد و مناهض للسلطة .

فالاتجاه المؤيد هو الذي قبل الانضمام إلي السلطة، عبر توظيف أعضائه داخل مؤسسات الدولة ومنحهم امتيازات. وتحتاج هذه النقطة إلي وقفة إذ يقوم عليها البناء النضري والإيديولوجي لهذا التوجه، الذي سيقوم بدور التبرير للبرامج التنموية والسياسية من خلال الشرعية الدينية. حيث تتمثل مهامه في العمل على إحداث نوع من التطابق والتناسب بين البرامج التنموية إبان السبعينات، وإصلاحات السياسية والاقتصادية إبان الثمانينات، وتدابير الوئام والمصالحة مع الفر قاء الاجتماعيين في نهاية التسعينات، مع رؤى وتصورات الدين الإسلامي. لكن هذا التصور التلفيقي التوفيقي، يحمل في طياته سلبيات عديدة ومتنوعة .

فتسييس الدين وحصره في معارك سياسية ضيقة يؤدي إلي الإساءة إليه "ويتحول الدين إلي إيديولوجية سياسية يفقده روحانيته المتعالية وينزله من تنزيله المتعالي إلي أرضية الصراعات اليومية" (18). إلا أنه من الناحية العملية والواقعية نستنتج بأن توظيف الدين كان له الأثر الإيجابي في تحقيق التجانس الاجتماعي ووجوده كان جذابا وفعالا في حل الصراعات اليومية، حيث بواسطته تجنب المجتمع الجزائري أضرارا جسيمة، ومن خلاله ساهم في إعادة البناء الاجتماعي على أساس

مخاطبة المدركات الوجدانية و المخيالية للإنسان، وهنا نري بأن الدين هو المصدر الأساسي لاستقطاب هذا الإلهام.

5-الاتجاه الإسلامي وأدلجة الديني:

رفض الانطواء تحت دواليب السلطة التي كلف بها الاتجاه الأول. وأمام هذا التضارب في توزيع الأدوار "فلا تستمد المعارضة الإسلامية العنيفة والأقل عنفا قوتها وثورتها الحقيقية من الدين ومن تفسير الآيات القرآنية، وإنما من عمق التناقضات والتوترات الاجتماعية والسياسية والروحية "(19) .فمن الواضح أن الإرث الإسلامي لجمعية العلماء المسلمين قد انقسم على نفسه.ونصب هذا الاتجاه نفسه مناهضا للدولة ولمشاريعها.

فبدأ النشاط في الشهور الأولي بعد الاستقلال، لهذه الحركة الإسلامية معتمدة على الزعامات الدينية لجمعية العلماء المسلمين أمثال البشير الإبراهيمي الذي طالب "16 /1962/08 نداء إلي المكتب الوطني يدعو فيه للاهتمام باللغة العربية "(20) فتمكنت هذه الجمعية من البروز وفرض نفسها على الساحة السياسة"فتأسست كجمعية سنة 1963 من طرف مجموعة من الأئمة تقول على نفسها بأنها تدافع على القيم الإسلامية المهددة ..هدفها أخلاقي ثقافي"(21). فاستطاعت هذه الجمعية أن تملأ الفراغ، بعد تعرض أغلب قادة الحركة الإسلامية إلي مضايقات أمنية. فقد وضع البشير الإبراهيمي رهن الإقامة الجبرية. كما تم عزل الشيخ الهاشمي التيجاني من نصبه كأمين عام لجامعة الجزائر."فالإسلاميون على اختلاف مشاربهم لا يتكلمون إلا على مؤامرة واسعة عمادها الغرب المسيحي اليهودي الذي يهدف إلي إلغاء الإسلام"(22).

فلقي هذا التيار رد عنيف من قبل النظام، فالإستراتجية المعتمدة من طرف جمعية القيم، والمتمثلة في الهجوم على الاشتراكية وعلى القيم الغربية، التي ورثناها على الاستعمار من (اختلاط، الخمر، أكل لحم الخنزير..الخ)لها دلالة واضحة على الضعف التنضيري العلمي في الجانب الاقتصادي، مقارنة بالجانب الأيديولوجي الثقافي لدي أنصار جمعية القيم ."فالوصول إلي تحقيق هذا الإصلاح بالرجوع إلي السلف الصالح يمكن للدول العربية بتحدي التطور الاقتصادي والسياسي الذي ظهر في أوروبا"(23)فأمام هذا الإرث الرمزي، وبعد حوادث أكتوبر 1988 باعتبارها مجالا

خصبا يساهم في فك التشعب لفهم تداعيات الصراع، الذي تحول من السر إلي العلن وذلك عن طريق التعددية الحزبية .

فالاتجاه الإسلامي الجزائر يجب أن نحدده بخصوصياته كي نتجنب الوقوع في التعميم نتيجة بروز الحركات الإسلامية في العالم من جهة، ومن جهة أخري تعدد الخطابات الإسلامية داخل بلدنا. وهذا ما يجعلني أؤكد على خطاب الحركة الإسلامية للإنقاذ المنحلة، نتيجة اكتساحه الباهر والمنقطع النضير في الانتخابات المحلية والبرلمانية. فنجاح هذه التشكيلة الحزبية ناتج بالضرورة على إضفاء الطابع الديني في خطاباتها السياسية، "فالحركات الإسلامية في طبيعة تكوينها واستراتيجياتها وتكتيكاتها المختلفة وبرامجها وأهدافها، لا تعكس سوي عمق التوترات والصراعات والإحباطات التي لا يكف النظام العربي عن توليدها ومراكمتها"(24). فهي يفرضون مسلمات الوحي على المجال السياسي، بصفته فضاء يتجاوز القدرات العقلية وعن كل إنتاج بشري. فلا يمكن للعقل أن يناقش هذه الغيبيات، بحيث يمكن له في أحسن الأحوال أن يحاول جاهدا في فهمها وتطبيقها في حياته اليومية .

فنلاحظ أنهم طرحوا مسألة الدولة الإسلامية، انطلاقا من رواسب تاريخية وأزمات اجتماعية واقتصادية وسياسية، ناهيك عن العوامل الخارجية، فهم يعبرون عن وجودهم بترديد شعارات لاحتلال مواقع سياسية . وسوف أكتفي بذكر شعارين بارزين لذا هذه التشكيلة السياسية من أجل تحليل مسألة أدلجة الدين في السياسة .

فالشعار الأول يقوم على الحاكمية، التي تعني عدم الاعتراف بحكم البشر فالمراهنة على المعجم الديني من خلال قوله تعالي "ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون(25) "وتكررت الآية مرتين فالمرة الثانية بالفاسقين والأخرى بالظالمين ويذهب الكثير من المفسرين على أن الحكم المقصود من خلال هذه الآيات، هو العدل وليس السلطة. فالإسلاميون لم يفهموا الحداثة على أنها ظاهرة تاريخية فهي محلية لأن موقعها محدد في المركز أوروبا وأمريكا. وهي ذات بعد كوني حيث تسعي إلي تعميم نموذجها على العالم كافة. فهم فهموها وعايشوها على أنها مؤامرة تسعي لضرب الدين والكيد من المسلمين. فمن خلال هذا يتبين أن الحاكمية من هذه الزاوية وبهذا التفسير، قد تصبح عقبة أمام التطور الإنساني، لأنها ترفض كل جديد وإن قبلته تقيسه بالنقل المفسر حسب نزعاتهم وعقائدهم فهي تخشي الحاضر، الذي يقوده

الغرب. وليس لها الإمكانيات العقلية والمادية اللازمة لمواجهة هذا بقدر ما تكتفي بالغوص في الماضي و استحضار تلك المواقف التاريخية، أثناء عهد الصحابة وتذوب فيهم دون أن تعرف ما عليها الآن، وكيف عليها أن ترفع التحدي للاقتراب من الأخر الذي تجاوزنا بقرون عدة.

أما الشعار الثاني فيدور حول الإسلام هو الحل، فرغم ما يكتنفه هذا الشعار من ضبابية وغموض، إلا أنه يملك قوة التعبئة في صفوف الطبقات الاجتماعية المحرومة. فعالية هذا الشعار ناتج عن عدم احترام السلطة لخيارات الشعب. وظهور التفرد بالسلطة، وفشل المشاريع التنموية،وانتشار الهجرات الواسعة من الأرياف إلي المدن، التي لا تقدر هذه الأخيرة على إستعاب هذه الهجرات، فتتحول إلي جماعات من البطالة والفقر ويصبح الدين ملاذا آمنا لها. وهنا تبرز وضيفة وأهمية الدين في الحقل السياسي، في ما يتعلق بمسألة الشرعية واللا شرعية ضمن النظام السياسي القائم .

الخاتمة:

تحتل العلاقة بين الدين و المجتمع أهمية كبري، خاصة في المجتمعات التي تسعى لإيجاد علاقة إستراتجية في ضبط سلمها القيمي والمعياري. فبفضل هذا المنطق الحكيم استطاعت دول الغرب أن تبني صرحها الحضاري والفكري، حول العلاقة بين ماهو ديني وماهو دنيوي بشكل عام . وتخلصت مبكرا من إشكاليات الثنائيات المصطنعة والمزيفة، التي مازال ويزال الفكر العربي يتخبط ويدور فيها. فيكتسي الدين أهمية كبري في حياة الشعوب، ذلك أنه لن يقوي أي نظام سياسي ولا يبني أي مشروع حضاري، مهما كانت درجة انفتاحه ودمقرطته، إلا إذا راهن على الدين. فأولئك الذين يعملون على تقزيم أو تحييد الدين، أو العمل على إخراجه من الحياة العامة للأفراد والمجتمعات، بغية إدراك الحداثة فهم يمثلون أحد طرف الثنائية المذكورة آنفا. ومن يعمل في الطرف الأخر على تطبيق تأويله للدين على المجتمع بطريقة قصريه قمعية نافيا الأخر، ضنا منه انه يمتلك الحقيقة المطلقة، فيعد أيضا شريك في هذه الثنائية المزيفة.

فالدين الذي نتوخاه من هؤلاء وهؤلاء، أن يكون أداة لتسامح والاعتدال. وينبغي أن نوجهه إلي حماية مصالح البشر من خيرات مادية ورمزية، وليس توجيهه بتأويلات

واهية إلي حدوت الجرائم في حق البشرية، وبالتالي قد يفضى في النهاية إلي عكس ما كنا نريده ونتطلع إليه.

الإحالات:

1- جورج قرم ،المسألة الدينية في القرن الواحد والعشرين ،تعريب خليل احمد خليل ،مراجعة ونسيب عون،دار الفارابي ،ط1 ،2007 .ص1632- المرجع نفسه،ص246 .

3- المرجع نفسه،ص248

4- برهان غليون، نقد السياسة الدولة والدين،المركز الثقافي العربي، 1996 ط3ص579 .

5- هانري سانسون،العلمانية الإسلامية في الجزائر،المركز الوطني للبحوث العلمية باريس،1983 ص25

6- دستور 1976 المادة 107

7- دستور 1976 المادة 110

8- برهان غليون، نقد السياسة الدولة والدين،مرجع سابق،ص15.

9- عبد الله القاسم ،المسجد وأثره في تربية الأجيال والمؤامرات المحاكة ضده،دون تاريخ،ص74 .

10-Raymond Boudon, Philipe Besnard, Mohamed chakraouiet Bernard pierre lécuyer,dictionnaire de sociologie, paris ,Larousse,2001,p155

11- القرآن الكريم سورة الحجرات،الآية رقم 10 .

12- القرآن الكريم سورة آل عمران،الآية رقم 103.

13 - القرآن الكريم سورة البقرة ،الآية رقم208

14- جريدة الخبر ،1994/02/24 .

15 - Raymond Boudon, Philipe Besnard, Mohamed chakraouiet Bernard pierre lécuyer,op cit p155

16- برهان غليون ،المحنة العربية ،الدولة ضد الأمة ،مركز دراسات الوحدة العربية،ط2،نوفمبر 1994 ص147 .

17- محمد عباس ،الإندماجيون الجدد،مطبعة حلب الجزائر ،1993 ص97 .

18- محمد أركون،قضايا في نقد العقل الديني كيف نفهم الإسلام اليوم ترجمة هاشم صالح،ط2،دار الطليعة بيروت ،2000 ص32 .

19- سمير امين، برهان غليون،حوار الدولة والدين ،المركز الثقافي العربي ط1996،1 ص56 .

20 - عروس الزبير والآخرون،الدين في الوطن العربي،مركز لدراسات الوحدة العربية بيروت ،ط1، 1990 ص505.

21- AISSA KHALDI, LES ISLAMISTES ALGERIENES FACE AU POUVOIR ,édition alfa,1992,p15.

22- فريدون هويدا،الإسلام المعطل،دار النشر مارينو دون تاريخ،ص14.

23 -ADDI LAHOUARI ,L'IMPASSE DU POPULISME ,ENAL,ALGER,1990,p207.

24- برهان غليون نقد السياسة الدولة والدين،مرجع سابق،ص20

25- القرآن الكريم،سورة المائدة ،الآية رقم05.

" -Il existe en principe trois raisons qui justifient la domination et par conséquent il existe trois fondements de la légitimité, la légitimité rational, traditionnel, charisme, ces représentations sont également d'une très grande pour la structure de la domination. Voir en particulier, MAX WEBER, le savon et le politique, librairie plomb ,1959 p102